مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية
ISSN: 2352-975X ELBAHITH for Academic Studies EISSN: 2588-2368
المجلد: 08 / العدد: 01 / السنة: 2021 / ص ص: 265- 281

السياسية الخارجية السعودية في بيئة إقليمية متحولة

Saudi foreign policy in a transformated regional environment

تاريخ الإرسال: 2019/11/21 تاريخ القبول: 2020/11/07

شتوح سارة *
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية - الجزائر
chettouhsara0021@gmail.com

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تناول التوجهات الراهنة لسياسة الخارجية السعودية في ظل التحديات التي تشهدها البيئة الإقليمية في إطار ما يعرف بـ "الربيع العربي". وتكمن أهمية الدراسة العلمية بارتباطها بواحدة من أهم الدول المحورية في الشرق الأوسط، والتي تواجه تحديات أمنية خطيرة في ظل بيئة أمنية مضطربة، تؤثربشكل كبيرعلى كافة الأبعاد والتفاعلات الإستراتيجية بالمنطقة.

وخلصت الدراسة أن ادراك صانع القرار السعودي الجديد الملك سلمان بن عبد العزيزكان أكثر تكيفا مع المتغيرات الإقليمية، من خلال تبنيه سياسة أكثر فاعلية وفق رؤية تتناسب مع تأثيرالمملكة السياسي والاقتصادي والديني الذي تتمتع به.

الكلمات المفتاحية: السياسية الخارجية السعودية؛ الحراك الشعبي؛ النفوذ الإيراني؛ الأزمة اليمنية؛ الأزمة السورية.

Abstract:

The article studies the Saudi foreign policy in light of the challenges that were involved in the unstable regional environment within the so-called "Arab Spring".

The importance of this article is that deals with a key state in the Middle East, and the serious challenges it faces in an unstable environment. Such a dilemma heavily affects all strategic dimensions and interactions in the region.

The study concluded that the realization of the new Saudi decision-maker, King Salman bin Abdulaziz, was more adaptive to regional changes, by adopting a more effective policy according to a vision commensurate with the Kingdom's political, economic and religious influence.

Keywords: *Saudi foreign policy; popular movement, Iranian influence; Yemeni crisis; Syrian crisis.*

* - المُؤَلِف المُراسل.

مقدمـة:

شهدت منطقة الشرق الأوسط مجموعة من التحولات التي طالت كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بل إنها أثرت جذرياً على منظومة صنع القرار الاقتصادي والسياسي لكافة دول المنطقة، ولم تكن السياسة الخارجية السعودية استثناءً من تلك التحولات التي أعقبت عملية الحراك العربي التي شهدها العالم العربي منذ أواخر 2010 بداية من تونس، ومرورا بعدد من الدول العربية الأخرى فيما اصطلح عليه بـ "الربيع العربي". وقد كان لتلك التطورات العديد من التداعيات التي طالت كافة الأوضاع السياسية والاقتصادية ...إلخ في المنطقة العربية ما انعكس بدوره على السياسات الخارجية لكافة دول المنطقة؛ فقد أسفرت الأحداث عن العديد من التحديات التي ينبع بعضها من التحولات المجتمعية التي تشهدها دول العالم العربي فيما ينبع البعض الآخر من خارج حدود المنطقة حيث تنوعت مطامع العديد من القوى الإقليمية لتوسيع دائرة نفوذها بالعالم العربي، وتوظيفها عدد من المداخل المعززة لتحركاتها في بيئة اتسمت بالسيولة والمرونة العالية تجاه كافة المؤثرات.

في مقدمة تلك المداخل توظيف البعد المذهبي من جانب بعض القوى الإقليمية مثل إيران بجانب اعتماد بعض القوى الأخرى على توظيف دور تيار "الإسلام السياسي" الذي بات يشغل مساحةً أكبر في أعقاب انفتاح البيئة السياسية في خضم التطورات التي شهدتها السنوات الأخرى. بجانب القوى الإقليمية، أضحت المنطقة العربية ميداناً أكثر اتساعاً لصراعات القوى العالمية للحفاظ على منظومة مصالحها بالشرق الأوسط ما جعل مساعي تسوية كافة الأزمات المشتعلة بالمنطقة خارج حدود العالم العربي[1]

وفي هذا السياق المُتَأزِّم الذي أضحت عليه منطقة الشرق الأوسط باتت المهددات العميقة أبرز ما يميز المشهد الاستراتيجي لها، لتبدو مواجهة تلك المهددات، والتعامل معها محورا رئيساً لكافة تفاعلات السياسة الخارجية لدول العالم العربي، وقد كانت السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية النصيب الأكبر من التفاعل (تأثيرا وتأثرا)، ولم تعد البيئة الخارجية هي مصدر التأثير الوحيد للتحولات التي طرأت على السياسة الخارجية السعودية، إذ شهد الداخل السعودي تطورات عديدة في

المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية أثرت بدورها في منظومة صنع القرار السياسي الخارجي للملكة وذلك على مستوى الأهداف والآليات وصولا إلى الممارسات.

- المشكلة البحثية: تتناول هذه الدراسة تفاعلات السياسة الخارجية السعودية في ضوء المتغيرات الداخلية والخارجية منذ عام 2011. إذ تسعى للإجابة على الإشكالية التالية: **إلى أي مدى أثرت تحولات البيئة الداخلية والخارجية بعد 2011 على توجهات السياسية الخارجية السعودية؟** ويتفرع الإشكالية عدة تساؤلات فرعية مثل:

- ما هي العوامل المؤثرة في منظومة صنع قرار السياسة الخارجية السعودية؟
- هل أثرت التحولات الداخلية بالمملكة على منظومة صنع القرار السياسي الخارجي؟
- كيف أثرت أزمات المنطقة العربية على السياسة الخارجية السعودية بعد 2011؟
- ما ابرز التحديات التي تواجه السياسة الخارجية السعودية؟
- وفي ضوء تلك التساؤلات سوف تنقسم الورقة إلى المحاور التالية:
- العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية السعودية.
- توجهات السياسية الخارجية السعودية إقليميا ودوليا
- التحديات الأمنية لسياسية الخارجية السعودية.

- منهج الدراسة: سوف تتبع الورقة منهجية مركبة تعتمد على مجموعة من الأطر النظرية والمقتربات التحليلية التي تتمثل في مقترب تحليل النظم System Analysis الذي ينطلق من اعتبار السياسة الخارجية بمثابة عملية تدور في إطار بيئة تزخر بالمؤثرات التي تنطوي بدورها على مدخلات Inputs وعمليات تفاعلية Process تفضي في المحصلة النهائية إلى نتائج ومخرجات Outputs يسعى صانع القرار من خلالها إلى خدمة المصلحة الوطنية التي تمثل الغاية العليا للسياسة الخارجية في كافة الأحول. وهو ما يدفع صانع القرار إلى تقييم مستمر لنتائج تلك السياسات في إطار عملية تغذية عكسية Feed back لمعالجة أوجه الخلل والقصور إن وجد. وهو ما يرتبط بدرجة كبيرة بما يعرف بـ "النموذج التكيفي" للسياسة الخارجية حيث ينصب التركيز على كيفية استجابة الدول للقيود التي تفرضها البيئة الدولية[2]

بلإضافة إلى الإعتماد على المنهج الوصفي الذي يقوم على وصف الظاهرة وتحليلها من خلال دراساتنا لمخرجات تأثير البيئة الإقليمية والمحلية، وكذا مقترب الدور الذي يشتمل على تصور صانع القرار لمجال نفوذ دور دولته إقليميا ودوليا كما تم الإعتماد على المنهج الإستقرائي لفهم المحددات المحركة لسلوك السعودي.

يتبقي الإشارة إلى أن التحولات التي طرأت على السياسة الخارجية السعودية إنما تأتي في ضوء ظرف تاريخي مفصلي من حياة المنطقة العربية وهو ما يفرض على الباحثة ضرورة التعامل معها بشكل أكثر شمولية نظرا لتعدد روافد التأثير بشكل عام.

المحور الأول: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية السعودية

تتحدد السياسة الخارجية في ضوء تفاعل مجموعة من العوامل التي تتصل السياسة الخارجية باعتبارها البعد الخارجي للسياسة العامة الدولة، والتي ترتبط بغاية نهائية هي دعم مصالح الدولة بكل عام. وكما يذهب كل من "كينيث تومبسون"، و"رودي مكريدس" العوامل التي تؤثر في السياسة الخارجية بثلاث عوامل[3]

1 - عوامل مادية دائمة ديمومة نسبية "الموقع الجغرافي والموارد الطبيعية".

2 - عوامل مادية أقل ديمومة "المؤسسة الصناعية، والعسكرية والمتغيرات في المقدرة الصناعية والعسكرية".

3 - عوامل إنسانية، وتتمثل في السكان ونوعية القيادة أو الزعامة السياسية والأيديولوجية والإعلام".

لا تنفصل السياسة الخارجية السعودية عن البيئة المحيطة وتأثيراتها المتنوعة، إلا أن الملاحظ عليها في كافة المراحل، هو النزوع إلى الأنماط التقليدية والهادئة القائمة على التدرج والتعويل على الجانب الدبلوماسي في اتخاذ المواقف وذلك في ظل امتلاكها للمقومات اللازمة، لدعم هذا التوجه سواء كانت مادية أو معنوية[4]، وهو ما تأثر بدرجة كبيرة بغلبة الطابع الشخصي للحكام على مر تاريخ الحكم في السعودية والتي ترتبط توجهاتهم بعقائد فلسفية عبرت عن التزام عقيدي بلاسلام كأولى المبادئ التي ترتكز عليها السياسية الخارجية السعودية، ولا شك أن هذه العقيدة تعود إلى الجذور التاريخية لقيام المملكة كمشروع سياسي الذي ارتبط بحركة دينية

(حركة التوحيد)، لذا أصبح الإسلام بما يعنيه من رموز سلوكية وفكرية وقيمية يمثل بالنسبة للسعودية قيمة كبرى إذ ينظر إليه بإعتباره المحتوى الفلسفي والفكري الذي يحدد آلييات وديناميات العملية السياسية، كما أنه يمثل اسس شرعية حكم آل سعود[5].

في ضوء ذلك فإن السياسية الخارجية للسعودية تقوم استنادا لمجموعة من العوامل منها ما هو تاريخي، وديني، أمني، وسياسي .. وتصب ضمن أطر أساسية لعل أهمها:[6]

أولا- حسن الجوار مع كافة الدول الخليجية.

ثانيا- احترام مبدأ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة ورفض أي محاولة للتدخل في شؤونها الداخلية.

ثالثا- تعزيز العلاقات مع الدول العربية والاسلامية، والدفاع عن القضايا العربية والإسلامية في المحافل الدولية من خلال الدعم المتواصل بشتى الوسائل السياسية والدبلوماسية والاقتصادية .

رابعا- انتهاج سياسية عدم الإنحياز وإقامة علاقات مع الدول الصديقة.

خامسا- القيام بدور فاعل في إطار المنظمات الإقليمية والدولية.

سادسا- إدانة ورفض الإرهاب العالمي بكافة أشكاله وأساليبه، والتأكيد على براءة الإسلام من كل الممارسات الإرهابية.[7]

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأطر تنشط من خلال مجموعة من الدوائر الأساسية هي الدائرة الخليجية، والعربية، والإسلامية، والدولسة، بما يعكس رؤية المملكة العربية السعودية لدورها كجزء فاعل في السياسة الدولية بمستوياتها المتنوعة. وبالإضافة لذلك تأتي رؤية المملكة لدورها كرائد في المجالين العربي والإسلامي بما يخدم منظومة الأمن الوطني السعودي لتفاعل الدوائر الوطنية مع الإقليمية والدولية.

تعددت العوامل الداخلية، والخارجية التي تفاعلت مع السياسة الخارجية السعودية بعد رياح التغيير التي هبت على الشرق الأوسط منذ 2011؛ ففي السياق الداخلي مثل وصول الأمير محمد بن سلمان إلى منصب ولي العهد السعودي، كمحطة مهمة في السياسة السعودية داخليا وخارجيا، حيث ارتبط الأمر بطموحات ولي العهد الجديد

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

بإجراء تغييرات جذرية في بنية الحكم بالمملكة، فضلا عن تبنيه رؤية مغايرة للسياسة الخارجية السعودية، وهي رؤية كان لا بد من مراعاة عدة عوامل فيها داخليا أهمها البعد الطائفي، والأقلية الشيعية المضطربة في المنطقة الشرقية[8]، وخارجيا تسيطر عليها الهاجس الأمني نتيجة لتعاظم نفوذ "التنظيمات الإرهابية العابرة للحدود"، والتي من شأنها تهديد أمن المملكة خلال السنوات الأخيرة معتمدا على الحساسية التي تشهدها بعض المناطق السعودية كالمنطقة الشرقية[9]. وقد تعززت تلك الإشكالية مع العديد من التحديات الأمنية التي تواجه أمن المملكة، وفي مقدمتها ضعف دور الجوار على ضبط الحالة الأمنية لحدودها معها مثل العراق التي يبلغ طول حدودها مع السعودية حوالي 812 ميلا، والتي عانت المملكة من عمليات التهريب، والتسلل خاصة في السنوات الأخيرة بعد سيطرة إيران على الأمور فيها.[10]

فيما شهد السياق الإقليمي سلسلة من التحديات المتمثلة في الصراعات التي فرضت نفسها على منظومة قرار السياسة الخارجية للمملكة حتى تتكيف مع تلك التحديات في ضوء مصالحها، وقد دفعت الظروف الإقليمية والوضع الاستراتيجي المعقد القيادة السعودية في عملية مراجعة شملت الكثير من الجوانب الداخلية تمهيداً لانتقال منظومة الحكم إلى جيل جديد يمثله ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، جيل شاب يتكيف بعمق مع ما يدور على الساحة العالمية بما لا يخل بثوابت السياسة الخارجية[11].

وقد انعكس هذا الزخم الإقليمي، وما صاحبه من تنامي التهديدات التي واجهت أمن واستقرار المملكة، في جملة من التغيرات التي تتفاوت في كثافتها، وكذلك توجهات وأدوات السياسة الخارجية السعودية؛ فلم تعد الخيارات المتاحة للتعامل مع التهديدات مستبعدة، بل إن السياسة السعودية أصبحت تتسم بدرجةٍ كبيرة من المرونة في التعامل مع التحالفات الإقليمية بالانتقال من سياسة التحالفات الإقليمية المرنة القائمة على التغير في هياكل التحالفات إلي الاعتماد على التحالفات الوظيفية التي تقوم على التوافق في قضايا محددة مع بقية دولة المنطقة لتحقيق مصالح مشتركة بعيدا عن توافق المصالح في قضايا أخرى.[12]

المحور الثاني: توجهات السياسة الخارجية السعودية إقليميا ودوليا

ارتبطت السياسة الخارجية السعودية بالتطورات التي طرأت على منطقة الشرق الأوسط، والتي اتسع نطاقها إلى منظومة السياسة العالمية بحكم أهميتها الجيوستراتيجية، وبالتالي انعكست تلك التطورات على دوائر السياسة الخارجية السعودية سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، وهو ما يمكن الإشارة إليه فيما يلي:

أولا- السياسية الخارجية السعودية والبيئة الدولية:

تميز النسق الدولي بمحاولات عدد من الفواعل الدولية الصعود على المسرح الدولي مثل روسيا والصين الأمر الذي فرض مزيدا من المرونة على السياسة الخارجية السعودية في التعامل مع تلك القوى، وهو ما انعكس على توجهات السياسية الخارجية للسعودية في نسقها الدولي:

1- تراجع العلاقات الأمريكية السعودية: رغم الوضع الاستراتيجي الذي تبدو عليه العلاقات الأمريكية السعودية، إلا أن تلك العلاقات شهدت هزَّةً ملحوظةً خلال السنوات الأخيرة وذلك في أعقاب التغير في وجهات النظر بين واشنطن، والسعودية تجاه عدد من القضايا الإقليمية والدولية سياسيا واقتصاديا الأمر الذي دفع البعض إلى زعم تراجع العلاقات بين البلدين. إلا أنه من غير المنطقي الحديث عن تدهور في العلاقات السعودية - الأميركية، ذلك أن السمة المركزية التي تتميز بها هذه العلاقة العلاقات وعمقها وبعدها الاقتصادي والجيواستراتيجي لا تزال قائمة بل ومستمرة. فالذي تشهده العلاقات السعودية الأمريكية يبدو بدرجة ما اختلاف في وجهات النظر ولم يرتقي بعد إلى مستوى الخلافات[13].

فقد شهد الفكر الاستراتيجي الأمريكي قدرا من التطور بما يجعل من الصين الخطر الحقيقي، الذي ينبغي احتواؤه، ذلك أنه مع اتساع النفوذ الصيني في شرق آسيا وأفريقيا، إن واشنطن تسعى لتوظيف الموارد والأحلاف من أجل تحقيق ذلك الهدف. وهو ما تخرج السعودية عن نطاقه إذ انها ليست طرفاً في هذه الإستراتيجية الجديدة كما كان الحال عليه خلال سياسة "احتواء" الأمريكية في مواجهة أثناء حقبة الحرب الباردة، حين تقاطعت مصالحها مع واشنطن هذا لا يعني تراجعاً في أهمية السعودية ولكن اختلافاً في الأدوار والأولويات من وجهة نظر صانع القرار الأميركي[14]

وبالتالي فإن الاختلاف في الأدوار، وكذلك الأولويات بين صانع القرار في السعودية والولايات المتحدة الأمريكية بات محل نظر من جانب دوائر تشكيل الفكر الاستراتيجي بكلا الجانبين، وهو ما اتصل بالضرورة بتغير أولويات السياسة الخارجية الأمريكية وكذلك السياسة السعودية.لكن رغم الهزات التي تعرضت لها العلاقات الأمريكية السعودية إلا أنها تظل عميقة وثابتة؛ إذ يفوق الاقتصاد والأمن على العديد من الجوانب التقليدية كالقيم والأعراف الاجتماعية وحقوق الإنسان. وهو ما يجعلها تصمد في وجه التقلبات الجيوسياسية، مهما تغيرت القيادة لدى كلا الجانبين[15]

2- تقارب في العلاقات السعودية الروسية: تعد العلاقات الروسية السعودية علاقات تاريخية متوترة، خاصة من الناحية الاقتصادية باعتبارهما متنافسان في السوق النفطية، إلا أنه مع التطورات الأخيرة التي يمر بها الشرق الأوسط قد أبدا الطرفان قدرا من البراغماتية، خاصة، وأن السعودية تدرك في ظل تصاعد الدور الروسي في المنطقة ضرورة انتهاج سياسة التنويع في العلاقات الخارجية[16]، ولذلك سعت السعودية لتفعيل العلاقات الاقتصادية بين الجانبين والتي يرجع تاريخها إلى عام 1929، ورغم أنها جمدت خلال الحرب الباردة، إلا أنها عادت عام 1990، حيث استندت على عدة مرتكزات هي: تجارة الطاقة[17]، والعوامل الثقافية[18]، والاستثمار المتبادل؛ الذي تجسد سنة 2015؛ بإنشائهما صندوقا مشتركا للاستثمار بقيمة 10 مليارات دولار لتمويل المشاريع المختلفة. [19]

بجانب ذلك فهناك توقعات بتعاظم الدور الروسي في الكثير من الخطط التنموية الطموحة التي تتبناها السعودية أخيرا، ولاسيما فيما يخص بناء المفاعلات النووية البسيطة في مستوى تكنولوجيتها، بالإضافة إلى تطوير قطاع الطاقة السعودي، الذي تضطلع فيه روسيا بدور كبير من شأنه أن يعزز مستوى العلاقات ليرفعها إلى مستوى استراتيجي متقدم[20]، وهو ما يمكن تفسيره أن السعودية تضع في مقدمة أهدافها الإستراتيجية تقليل الاعتماد في أمنها على الولايات المتحدة.

ويمكن القول بأن العلاقات السعودية الروسية تتجه نحو بناء علاقة إستراتيجية في جميع المجالات، خلال السنوات الأخيرة، وهو ما سيساعد في دعم استقرار أسواق النفط العالمية بالإضافة إلى زيادة التبادل الاستثماري بين البلدين. حيث يعتبر كلا

البلدين من أكبر المؤثرين الرئيسين في سوق النفط العالمية، وهذا جعل التقارب بين روسيا والسعودية قضية مهمة.

ثانيا- السياسة الخارجية السعودية والقضايا الإقليمية اليمن والبحرين أنموذجا

1- السياسية الخارجية السعودية والأزمة اليمنية: يشكل الموقع الجيواستراتيجي لليمن ميزة هامة جعلها جزءا لا يتجزأ من الخليج العربي، لوقوع مضيق باب المندب المتاخم لدول القرن الإفريقي في المياه اللإقليمية اليمنية، وهي منطقة يعد الإستقرار فيها مرتبطا بأمن دول الخليج عامة، كما يشكل اليمن عمقا إستراتيجيا للمملكة العربية السعودية نظرا إلى طول الحدود المشتركة بينهما، لذلك من الطبيعي في ظل هذه الأهمية الجيواستراتيجية أن تنعكس أزمات اليمن السياسية والإقتصادية، والأمنية على الأمن الوطني السعودي.

وفي هذا السياق مثلت الأزمة اليمنية أوسع الميادين التي شهدت تحولا في السياسة الخارجية السعودية خلال السنوات الأخيرة، فمنذ بداية الأزمة تدرك السعودية حجم تراجع دور الولايات المتحدة الأمريكية، وانها باتت تخوض معركتها في مواجهة هذه التحديات وحيدة، كما تدرك السعودية أن التصرف الإنفرادي، والذهاب لوحدها لشن حرب بهدف إحتواء الأزمة في اليمن على غرار ما أظهرته حربها على اليمن في الأعوام السابقة خاصة 2009؛ قد أوقعها في مأزق العبء العسكري الأكبر، لذا وجدت الحل في تشكيل تحالف إقليمي كغطاء شرعي لها للقيام بتدخلات عسكرية تجاه اليمن دون تشويه صورتها في المنطقة.

ويمكن أن نبرر هذا التحول من خلال ما يُسمّى بـ "عقيدة سلمان"، والتي انطوت على نهجٍ أكثر حزماً"، وذو نزعة عسكرية تجاه الصراع الإقليمي، الذي يبدوا أنه مرتبط كما سبق وأشرنا بوجود قدر من الإحباط السعودي تجاه التراجع الأمريكي من قضايا الشرق الأوسط، وهو ما بدا كتواطؤٍ من جانب "إدارة أوباما" تجاه السلوك الإيراني بعد الاتفاق النووي عام 2015[21]"، وهو ما دفع السعودية لتبني نهجا أكثر حزماً لمواجهة السياسة الإيرانية في المنطقة. فمن اليمن، مروراً بسوريا، ووصولاً إلى لبنان، تعمل السعودية حالياً على جدول أعمال يتعارض أحياناً بصورة صارخة مع السياسات الإقليمية المترابطة التي تتبعها أمريكا[22]

مما سبق دعونا نقول؛ أن السعودية أبدت قدرا كبيرا من الحسم في تعاملها مع المسألة اليمنية بالمقارنة مع مسائل أخرى مهمة في السياسة الخارجية، مثل الشأنين السوري والعراقي للإدراك الجيد لصانع القرار السعودي للإنعكاسات السلبية للأزمة اليمنية عليها، أهمها يكمن في خطر إنتقال الجماعات الإرهابية، وأخطرها سيطرة الحوثيين على اليمن التي تعني مزيدا من التمدد الإيراني خاصة في ظل غياب التوازن الإستراتيجي بين إيران والسعودية بعد تلاشي القوة العراقية، فبعد إعلان الحوثيين الاستيلاء على صنعاء في سبتمبر 2014؛ وهو تهديد مباشر للمملكة على حدودها الجنوبية[23]، عملت المملكة في البداية دور الوساطة بين الجماعات المختلفة وذلك في أعقاب فشل الحوار الوطني في صنعاء نتيجة لسيطرة الحوثيين، وهو ما جاء بناء على رغبة من الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، الذي طالب بأن تستضيف السعودية الحوار الوطني اليمني بين الفرقاء اليمنيين بما فيهم "الحوثيين". كما سعت السعودية لدعم الرئيس عبد ربه منصور هادي وكذلك الحراك الجنوبي والقبائل المؤيدة لهادي. (24)

إلا أن مساعي الحوثيين لاختراق عدن وضغوطهم على الرئيس اليمني دفع السعودية لتشكيل تحالف عربي مدعوم دولياً وإقليمياً للتصدي للحوثيين عسكرياً. وقد قام ذلك التحالف بضربات جوية مكثفة شاركت فيها دول خليجية أخرى، وقد دعمته الولايات المتحدة لوجستيا واستخباراتيا. ويمكن الإشارة إلى أن تلك المبادرة التي حملت الطابع العسكري كانت أحد مظاهر التغير في السياسية الخارجية السعودية التي تبنت استخدام القوة العسكرية في إطار سياسية الردع ألاستباقي بمعنى استباق التهديدات الخارجية على الحدود اليمنية السعودية وردع الحوثيين التي تعني سيطرتهم على اليمن تمدد ونفوذ إيراني يطوق السعودية في فضاءها الجنوبي، وفي كل الأحوال يمكن القول ان التحرك السعودي الفاعل بإتجاه الأزمة اليمنية هو إدراكا استراتيجيا بعيد المدى للمخاطر المحتملة وتداعياتها على مصالحها ودورها الإقليمي، وفرصة سانحة لتصحيح، واستعادة التوازن الاستراتيجي في المنطقة[25].

وعليه يمكن القول أن الدور السعودي في اليمن كان إنتقالا في السياسية الخارجية السعودية التي كانت تعتمد بالدرجة الأولى في سياساتها الإقليمية على تحريك حلفائها

بالدعم المالي أو حتى السلاح، إلى سياسية أكثر تصعيد ومجابهة من خلال عاصفة الحزم في اليمن التي من بين أهم أهدافها استعادة التوازنات وتصحيحها ضد النفوذ الإيراني لا سيما بعد سيطرة الحوثيين أحد الأذرع الإيرانية على السلطة.

2- السياسية الخارجية السعودية وانتفاضة البحرين: في خضم أحداث ما يعرف بالربيع العربي، شهدت البحرين اندلاع انتفاضة شعبية تمثلت في مظاهرات ضمت آلاف من شيعة البحرين، والذين طالبوا بالمزيد من الحرية السياسية والمساواة بين السكان الشيعة والسنة، وتوسع الأمر ليشمل الدعوة لإنهاء النظام الملكي بقيادة حمد بن عيسى آل خليفة لكن الأمر تطور حينما شنت القوات الحكومية غارة ليلية في ضد المحتجين، وأمام تلك التطورات طلبت المنامة مساعدات من دول مجلس التعاون الخليجي، وهو ما ردت عليه السعودية، بإرسالها لقوات درع الجزيرة في مارس 2011، لحماية النظام في البحرين.

ويفسر التدخل السعودي بالأزمة البحرينية في إطار مجموعه من المحددات؛ فمن جانب كانت السعودية تخشى أن تمتد الاضطرابات القائمة في صفوف الشيعة البحرينيين إلى الشيعة بالسعودية، والذين يصل عددهم إلى 2 مليون نسمة ويتركز أغلبهم بالمنطقة الشرقية التي تتميز بمكانة مهمة من الناحية الاقتصادية حيث توجد بها حقول إنتاج ومعامل تكرير وأرصفة تصدير النفط، ما يعزز من حساسية الوضع بالنسبة لسعودية، ومن جانب آخر وجدت السعودية أن أي تنازلات يحصل عليها شيعة البحرين من شأنها بأن يعزز موقف شيعة السعودية [26] كما أن البحرين تعتبر أكثر تواصلا مع السعودية جغرافيا وبشريا، مقارنة ببقية دول الخليج، ما يعني أن الأزمة البحرينية بدت أقرب ما تكون إلى أزمة متوازية بالنسبة لسعودية[27]

من جهتها شكل الموقف الإيراني الداعم لإنتفاضة الشيعة البحرين هو الأخر مؤشرا مهما في فاعلية الدور السعودي إتجاه البحرين، خاصة وأن قمع الشيعة في دول الخليج قد زاد من ارتباطهم وجدانيا بإيران، هذه الأخيرة التي تجد في نجاح الشيعة في البحرين بحكم أغلبية عددهم يعني تحول استراتيجي كبير لصالحها، يضمن لها قاعدة نفوذ جديدة في الخليج، وهذا ما جعلها في مواجه السعودية التي وقفت بقوة مع النظام الحاكم، ودعمته عسكريا من خلال التدخل العسكري عبر قوات درع

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

الجزيرة، فضلا عن ذلك فقد طالبت السعودية من المجتمع الدولي ومجلس الأمن بالتحرك إتجاه إيران، وتدخلاتها السافرة في الدول الخليج.

في الأخير يمكن القول أن البحرين يعتبرهو الآخر عمقا استراتيجي للسعودية بالمعنى الدقيق للكلمة بحيث اي تغيير فيها يمس السعودية حيث لا تتجاوز المسافة بينهما 25 كلم يمكن قطعها عبر جسر الملك فهد، وعلى اعتبار أن الاحتجاجات كانت شيعية، وهو ما يفسر التصعيد والتشدد في السلوك السعودي اتجاهها، والذي جاء بالدرجة الأولى نتيجة الإحساس بالخطر الإيراني، خاصة عندما توجد امكانية لتوظيفه للورقة الطائفية في ظل وجود أقليات شيعية، وهو يعبر عن إدراك السعودية إلى أن إيران تعتبر خطرا سياسي طائفي أكثر من كونها خطرا عسكريا.

المحور الثالث: التحديات الأمنية لسياسية الخارجية السعودية:

رغم التحولات التي طرأت على السياسة الخارجية السعودية، وما اتسمت به من مرونة وقدرة على التكيف مع المعطيات التي شهدتها البيئة الإقليمية والعالمية، إلا أنه لا تزال ثمة تحديات تواجه السياسة الخارجية السعودية الأمر الذي يرتبط بدوره بالاستقرار في منطقة الخليج العربي بل والشرق الأوسط بشكل عام، نظرا لمحورية مكانة السعودية في غالبية قضايا المنطقة. وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى أهم التحديات التي تواجه السياسة الخارجية السعودية بالمنطقة على النحو التالي:

أولا- الإرهاب:

حيث تمثل التنظيمات الأصولية المتطرفة، والتي تتنامى في منطقة الشرق الأوسط، أحد التحديات التي تواجه السياسة السعودية بالمنطقة، خاصة في ظل وجود تنظيم القاعدة في دول مجاورة تحديدا اليمن، فضلا عن خطر تنظيم الدولة الإسلامية الذي بات توسعه في الإقليم يغير معالم الخريطة الجيوسياسية للمنطقة.[28]

ثانيا- الحوثيون في اليمن:

تقف الأزمة اليمنية في مقدمة التحديات التي تواجه الملك سلمان بن عبد العزيز، حيث باتت اليمن في ظل أزمتها الراهنة بصدد خيارين إما التقسيم أو الحرب الأهلية، ولاسيما في ظل تعاظم سيطرة الحوثيين المدعومين إيرانيا فيما يهدد بدوره أمن المملكة العربية السعودية، حيث رغم الحصار البحري والجوي المفروض على اليمن من قبل

التحالف العربي، بغرض منع إمدادات السلاح للحوثيين، إلا أن أكثر ما يهدد السعودية هو تمكن الحوثيين من امتلاك منظومة صواريخ باليستية متنوعة المدى، حيث يصل بعضها إلى مدى 800كم يمكنها من الوصول إلى السعودية، وهو الذي حدث بالفعل حينما سقطت صواريخ باليستية في مطار الملك خالد بن عبد العزيز، وهو مازاد من تصور الحوثيين بأنهم تغير في طبيعة المواجهة من الردع إلى التفوق النوعي[29].

ثالثا- النفوذ الإيراني:

منذ اندلاع الثورة الإيرانية عام 1979، وإيران مصدر التهديد الأول لأمن المملكة العربية السعودية، ورغم حالات الاسترخاء التي شهدها العداء بين السعودية وإيران، لم تستقر العلاقات بينهما على حال لا سيما أن إيران تسعى لتصدير تلك الثورة إلى دول الخليج عامة؛ وقد ساهمت التحولات التي شهدتها دول الجوار الإقليمي سوريا، اليمن تحديدا في إتاحة الفرصة مجددا لتمدد الإيراني، وهو ما يمثل تهديدا مباشر على أمن السعودية خاصة في اليمن، التي شكلت ساحة جيوسياسية جديدة من المواجهة بين السعودية والنفوذ الإيراني.

والتهديد الثاني لنفوذ الإيراني يتمثل ذلك في دعم الجماعات المسلحة الخارجة عن سيطرة الدول مثل الحوثيين في اليمن أو حزب الله في لبنان، وكذلك الحال بالنسبة للتيارات الشعبية الموالية لإيران من الشيعة بالدول الخليجية، وفي هذا السياق نجد أن إدراك السعودية بفشل السياسة السعودية لاحتواء الأزمات في الشرق الأوسط دفع السعوديين إلى تبنى خيارات بديلة مثل التنسيق مع روسيا، أو الدول الأوروبية. فضلا عن ذلك فقد سعت الدبلوماسية السعودية لتوسيع نطاق تحركها لملاحقة النفوذ الإيراني في أماكن خارج الشرق الأوسط مثل إفريقيا[30].

رابعا- الأزمات الاقتصادية:

تعد السعودية مركز الثقل النفطي العالمي، وهي تعتمد على هذا المصدر الطاقوي بنسبة90 % [31]، وهذا يشكل مخاطر كبيرة، بسبب تذبذب أسعار النفط وعدم استقرارها، وقابليتها لصعود والهبوط لتأثره بعوامل سياسية واقتصادية، أخرى أمنية نتيجة تكلفة الحرب الباهظة في اليمن والتي ترتب عليها تفاقم الأوضاع الخاصة بالديون حيث رصدت احتياطات مالية لمعالجة الأزمة وصلت إلى 800 مليار دولار. وقد

تـأثر الاقتصـاد السـعودي بتراجـع أسـعار الـنفط مـع بدايـة عـام 2015 مـا ضـاعف مـن التحـديات الاقتصـادية، وهـو مـا أدى بـدوره لتغـيير سياسـاتها الماليـة[32] بجانـب تراجـع الآمال بخصوص انتعاش الاقتصاد السعودي في ظل وثيقة 2030[33]

خـاتمـة:

خلصـت الدراسـة إلى أن توجهـات السياسـة الخارجيـة السـعودية، جـاءت نتيجـة لتفاعلات العديد من العوامل الداخلية والخارجية، حيث تزامن كافة تلك العوامل مع اللحظة الزمنية التي تمر بها المملكة، بميلاد جيل جديد متصاعد في عملية صنع القرار بما يعكس التطور الجيلي الذي يشهده المجتمع السعودي، فيما يشكل نخبةً تحمل رؤية يغلب عليها الهاجس الأمني تجاه التحديات التي تفرضها عليه البيئة الخارجية المحيطة. كما تزامن كل ذلك مع ديناميات الأزمات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط التي خلقت شعورا بالتهديد لدى صناع القرار في ظل حالة عدم الاستقرار في دول الجوار، مع انتفاضة البحرين من الشرق، واليمن من الجنوب، وسوريا من الغرب، مع محاولات إيران الحثيثة للولوج داخل هذه الدول في إطار إستراتيجيتها لتحقيق حلم الهيمنة الإقليمية، دون أن ننسى التحولات التي طرأت على اللاعبين الدوليين (الولايات المتحدة وروسيا). وبالتالي كل ذلك فرض على صانع القرار السعودي ضرورة اتخاذ إجراءات مرنة للتكيف مع تلك الديناميات، وفرض عليه المزاوجة بين أدوات القوة الناعمة التقليدية كالدبلوماسية، والحوافز المالية واستخدام القوة الصلبة، الذي تجسد في اليمن والبحرين.

الهوامش والمراجع:

(1)- رغم ضعف فاعلية المساعي الدولية لحل أزمات المنطقة العربية، إلا أن غالبية تلك المساعي تجرى في العواصم الغربية في ضوء مؤتمرات وجولات تفاوضية تحدث خارج حدود العالم العربي مثل جولات "جينيف" التفاوضية المتعددة وكذلك مفاوضات "أستانا"بشأن القضية السورية، والحال نفسه بالنسبة للأزمة اليمنية.

(2)- لويد جنسن: تفسير السياسة الخارجية، ترجمة محمد أحمد مفتي، جامعة الملك سعود، الرياض، 1989، ص9.

(3)- عبد الرحمن عبد الله عبد الرحمن اليحيى: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية السعودية، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، 2009، ص 43.

[4]- مبارك أحمد، من الدبلوماسية الهادئة إلى الخشنة: السياسة الخارجية السعودية .. الدور والسلوك، ورقة منشورة على موقع المركز العربي للبحوث والدراسات، متاح على الرابط التالي:
http://www.acrseg.org/2631
تم التصفح بتاريخ (2018/4/10).

[5]- وليد حمدي الأعظمي، العلاقات السعودية الأمريكية وأمن الخليج، دار الحكمة، لندن، 1992، ص78.

[6]- محمد صادق محمد اسماعيل، دور المملكة العربية السعودية في العالم الاسلامي، دار العلوم لنشر والتوزيع، القاهرة، 2010، ص59.

[7]- للمزيد حول رؤية المملكة وإدراكها للبعد الأمني للمحيط العربي والخليجي أنظر: حمد بن محمد آل شيخ، السياسة الخارجية السعودية والأمن في منطقة الخليج، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012.

[8]- Muhammad Shoaib, "Evolving Saudi Foreign Policy Post Arab Spring", Published Paper, Islamabad: Strategic Studies Institute Islamabad, 2013, P.58

[9]- المنطقة الشرقية هي أكبر مناطق السعودية مساحة حسب تعداد عام 2010م، وأكثر منطقة يوجد بها النفط في العالم، تقع في شرق البلاد على ساحل الخليج العربي.

[10]- فيصل حسن حامد: التحديات التي تواجه الأجهزة الأمنية في المملكة العربية السعودية، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد 31، عدد 63، 2015، ص 167.

[11]- رافع شريف زنون، تحديات السياسة الخارجية السعودية في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز، ورقة منشورة متاح على الرابط الالكتروني:
https://dergipark.org.tr/download/article-file/481240
تم التصفح بتاريخ (2018/05/15).

[12]- محمد عزت رحيم، الردع ألاستباقي: ما الذي تغير في توجهات وأدوات السياسة الخارجية السعودية؟، ورقة منشورة، متاح على الرابط الالكتروني:
https://scholar.cu.edu.eg/sites/default/files/merohiem/files/lsys_lkhrjy_lswdy.pdf

[13]- خالد بن نايف الهباس، السياسة السعودية في عهد الملك سلمان: الاستمرارية والتحديات، متاح على الرابط الالكتروني:
http://cutt.us/Nklu1
تم التصفح بتاريخ (2018/05/21).

[14]- المرجع نفسه .

[15]- بسمة المومني: العلاقات الأمريكية السعودية لا تتوقف عند دونالد ترامب، مقال منشور على موقع مؤسسة بروكنجز الأمريكية، متاح على الرابط الالكتروني:
http://cutt.us/sS2cF

(16)- أوراق سياسية: الأبعاد الإستراتيجية لصعود الدب الروسي، مركز الفكر الاستراتيجي لدراسات 2017، ص45.

(17)- تجدر الإشارة إلى كلا من السعودية وروسيا أكبر منتجين للطاقة الهيدروكربونية على الصعيد العالمي، حيث تنتج السعودية 10.2 مليون برميل يوميا، وتصدر 8.8 مليون برميل يوميا، وتقترب منها روسيا التي تنتج 10.05 مليون برميل يوميا، وتصدر منه 7.2 مليون برميل يوميا.

(18)- يوجد بين السكان الروس نحو 17 مليون نسمة من المسلمين بما يعادل 12٪ من السكان الروس.

(19)- أطلق الجانبان صندوق روسي سعودي للاستثمار في قطاع الطاقة السعودي بقيمة مليار دولار.

(20)- خضر عباس عطوان، العلاقات السعودية الروسية: المصالح والتحديات، دراسة منشورة، المركز الديمقراطي العربي، متاح على الرابط الالكتروني: http://cutt.us/ZkEun
تم التصفح بتاريخ (2019/01/15).

(21)- فريديريك ويري، الدور الدولي المتغير للملكة العربية السعودية، ورقة منشورة، مركز كارنيغي لشرق الأوسط، متاح على الرابط الإلكتروني: http://cutt.us/D86EP

(22)- ديفيد شينقر، التحول في السياسية الخارجية السعودية، ورقة منشورة، معهد واشنطن لسياسية الشرق الأدنى، متاح على الرابط الإلكتروني: http://cutt.us/Jruwi

(23)- اشرف محمد كشك: دول الخليج وإيران قضايا الصراع واستراتيجيات المواجهة، مجلة الدراسات الإيرانية، العدد الأول، ديسمبر 2016، ص 24.

(24)- محمد عزت رحيم، مرجع سابق .

(25)- فراس عباس هاشم، الأزمة اليمنية وتأثيراتها في معادلة الصراع الإقليمي الإيراني السعودي، مجلة الخليج العربي، العدد1-2 لسنة 2016، ص42.

(26)- Simon Henderson, Bahrain's Crisis: Saudi Forces Intervene, Published Paper, The Washington Institute, Available on ;http://cutt.us/yENM9

(27)- حمزة الحسن: مستقبل انتفاضة البحرين: الدور السعودي والرهانات الإقليمية والدولية، مركز البحرين للدراسات، 12 يونيو 2012، ص 7.

(28)- عبد الفتاح علي السالم الرشدان: الأمن الخليجي مصادر التهديد وإستراتيجية الحماية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2015، ص 99.

(29)- أحمد السيد نجار، معتز سلامة وآخرون: حال الأمة العربية 2017-2018 عام الأمل والخطر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2018، ص131

(30)- على عاطف حسان: النفوذ الإيراني والعسكري في إفريقيا وتهديده للأمن القومي المصري، المركز الديمقراطي العربي، مايو 2018.

(31)- أحمد السيد نجار، معتز سلامة وآخرون، مرجع سابق، ص56.

[32]- ارتفعت احتياجات النقد السعودية إلى نحو 800 مليار دولار في عهد الملك الراحل عبد الله بن عبد العزيز..

[33]- أمجد أحمد جبريل: ماذا يحدث في السعودية: السياسة الخارجية السعودية بين الاستمرار والتغيير، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، أكتوبر 2017، ص 8.